

توضح هذه السياسة منظومة الفاعلية المؤسسية وضمن الجودة في معهد الدوحة للدراسات العليا، وترسي المبادئ التي تتبناها المؤسسة فيما يتعلق بضمن الجودة، والحوكمة، وطرق الإدارة المتبعة في العمل بهذا النظام.

السياسات الإطارية – سياسة الفاعلية المؤسسية
وضمن الجودة



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

مكتب رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا

المعني بتنفيذ السياسة	جهة الاعتماد	تاريخ الاعتماد	الجهة الراعية	عنوان السياسة	رقم السياسة
مجتمع معهد الدوحة للدراسات العليا حيثما كان ذلك مناسباً	مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا	2022/07/24	رئاسة المعهد	سياسة الفاعلية المؤسسية وضمن الجودة	01

معهد الدوحة للدراسات العليا

سياسة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة

تمهيد:

يلتزم معهد الدوحة للدراسات العليا بمنظومة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة، التي تكفل للمعهد تحقيق رسالته على أكمل وجه عبر الأهداف الإستراتيجية التي يحددها، والآلية التشغيلية التي يتبناها في تقديم خدمات التعليم العالي، والبرامج الأكاديمية والبحثية، والدعم الأكاديمي فضلاً عن الخدمات الإدارية.

تعريف المصطلحات:

الفاعلية المؤسسية: هي عملية منهجية لقياس وتقييم أداء المؤسسة في ضوء رسالتها وأهدافها الاستراتيجية. وتتحدد أنشطة التقييم تلك في ضوء رسالة المؤسسة وخططها الإستراتيجية، وترتبط بشكل وثيق بعملية التخطيط التي تتبناها المؤسسة. وتتجلى الفاعلية عبر تقييم على مستوى المؤسسة ووحداتها الأكاديمية والإدارية بصفة دورية وبصورة منتظمة.

ضمان الجودة: هو نظام متبع لقياس مدى وضوح المعايير الأكاديمية لدى المؤسسة المعنية، ومدى اتساقها مع المعايير المحلية والدولية، وجودة التعليم والبحث، ومستوى المشاركة المجتمعية، وتلبية توقعات الأطراف المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة رافدان مترابطان يكفلان للمؤسسة تحقيق رسالتها بأفضل صورة مع مواصلة النمو والتطور.

أهداف السياسة:

تحدد هذه السياسة المنظومة الرسمية للفاعلية المؤسسية وضمان الجودة في معهد الدوحة للدراسات العليا، وترسي المبادئ المتعلقة بضمان الجودة، والحوكمة، وطرق الإدارة المتبعة في العمل بهذه المنظومة. وتوفر للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين، وغيرهم من الأطراف المعنية الداخلية والخارجية نظرة عامة على العناصر الأساسية للنهج الذي يتبعه المعهد في التعامل مع مسألة ضمان الجودة. ومن الضروري قراءتها جنباً إلى جنب مع السياسات والإجراءات ذات الصلة (انظر القسم السادس من هذه السياسة) التي تشكل منظومة شاملة لضمان الجودة تكفل مجتمعة الوصول إلى المبادئ المنصوص عليها أدناه.

وتسري هذه السياسة على جميع منتسبي المعهد من أعضاء هيئة التدريس، والإداريين العاملين في المعهد وعلى الطلاب متى كان ذلك مناسباً.

بيان السياسة – المبادئ:

تحدد المبادئ المنصوص عليها أدناه والتي يلتزم بها معهد الدوحة، نطاق عمل الفاعلية المؤسسية وضمن الجودة وتوجيه أنشطتها وأدوارها المختلفة:

- السعي للتميز الأكاديمي، عبر التحسين المستمر، بوصفه وسيلة لتحقيق رسالة المؤسسة؛
- وضع وتبني هيكل حوكمة يعزز الجودة ويضمن المساءلة والمحاسبة؛
- تعزيز المشاركة في اتخاذ القرار بالشراكة مع مختلف الأطراف المعنية؛ من طلاب، وأعضاء هيئة تدريس، وإداريين وموظفين وغيرهم؛
- تعزيز ثقافة الجودة، عبر التعاطي المتواصل مع مبادئ ضمان الجودة، وبناء القدرات على مستوى الأطراف المعنية كافة؛
- إشراك الأطراف المعنية الخارجية، ووضع معايير المقارنة مع المؤسسات المناظرة في ضوء المعايير الدولية؛
- التركيز على المراحل المختلفة للدورة الأكاديمية للطلاب لضمان توفير تجربة تعليمية فريدة؛
- ضمان التفاعل المناسب بين الأطراف التعليمية، والتربوية، والبحثية، والمجتمعية؛
- تعزيز بيئة تقوم على التدبير والتقييم، حيث تسفر الملاحظات والدراسة الذاتية والمشاركة الخارجية عن تحسن ملحوظ في مختلف نواحي عمل المؤسسة؛
- المراجعة المستمرة، وتطوير منظومة الفاعلية المؤسسية وضمن الجودة، والعمليات ذات الصلة.

النقاط المرجعية:

يسترشد معهد الدوحة للدراسات العليا في منهج ممارسة الفاعلية المؤسسية وضمن الجودة بعدد من النقاط المرجعية على المستويين المحلي والدولي. وقد أفاد نظام الفاعلية المؤسسية وضمن الجودة من الأطر والضوابط التالية بما يناسب أغراض المعهد ويتفق مع المعايير الوطنية ويحظى بالقبول الدولي.

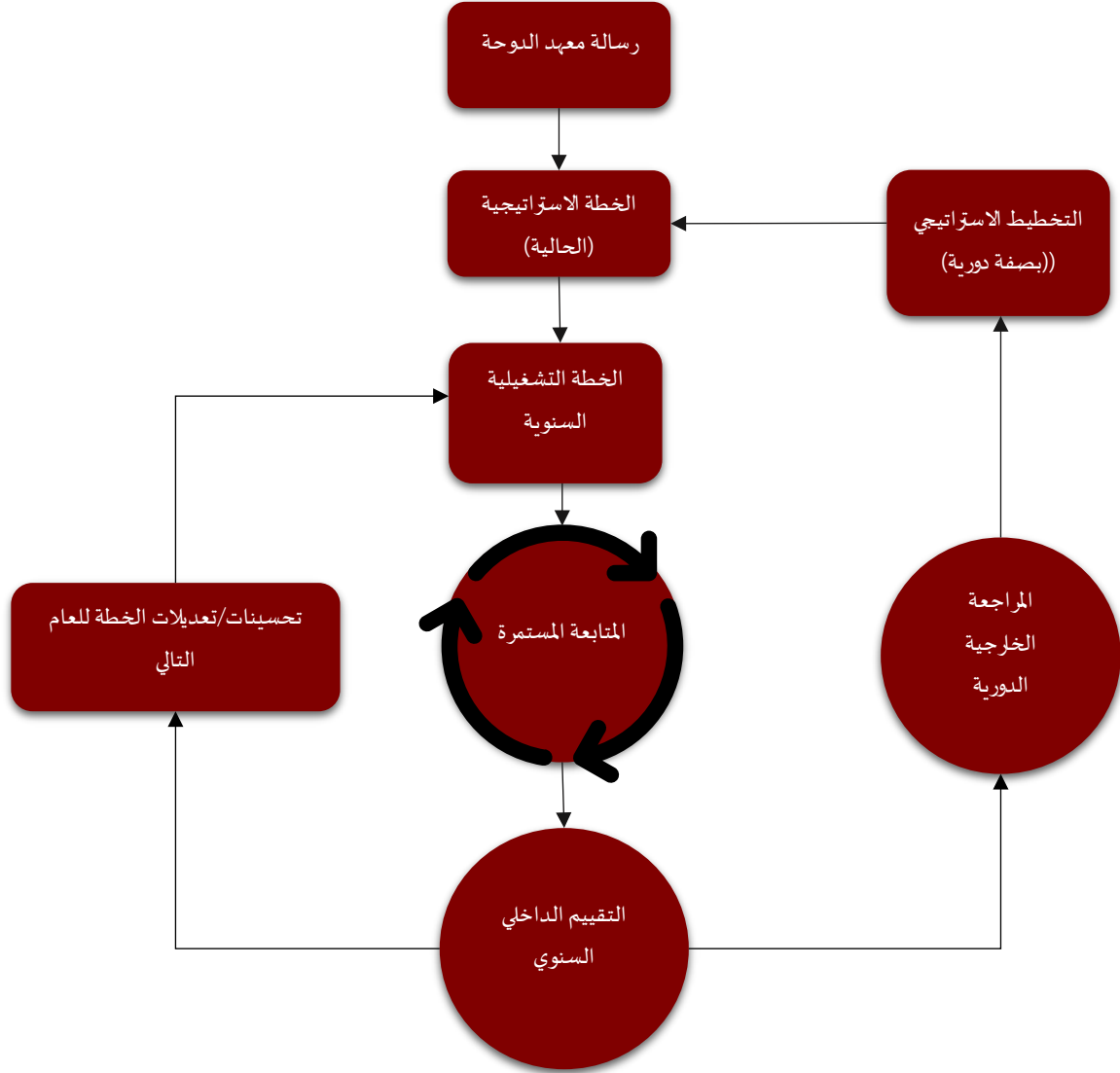
- [معايير الترخيص والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بدولة قطر](#) (وزارة التعليم والتعليم العالي في قطر، 2018).
- [إطار مؤهلات التعليم العالي التابعة للبيئات المانحة للدرجات العلمية في إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية](#) (وكالة ضمان الجودة، 2014)
- [قواعد الجودة للمملكة المتحدة في مجال التعليم العالي، بما في ذلك التوجيه والإرشاد](#) (وكالة ضمان الجودة)
- [المعايير والضوابط المنظمة لضمان الجودة في مجال التعليم العالي الأوروبي](#) (2015):
- [هيئات اعتماد البرامج المختلفة مثل مؤسسة اعتماد إدارة الأعمال الدولية، وشبكة كليات السياسات والشؤون والإدارة العامة](#)، وغيرها من النقاط المرجعية المحددة بحسب التخصصات.

التحسين المتواصل:

تتبع دورة التحسين المستمر الصدارة في منظومة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة لتكفل معهد الدوحة للدراسات العليا الوصول إلى رسالته المنشودة، وتحسين مستوى الجودة في خدماته الأكاديمية، عبر المتابعة المنتظمة والتقييم الدوري والمراجعة المستمرة للبرامج الأكاديمية، والوحدات الإدارية، وتوظيف نتائج التقييم في التطوير المستمر.

ويوضح إطار العمل الوارد في الشكل (1) أدناه، آلية عمل هذه المكونات الرئيسية بصورة تفاعلية لإتاحة الفرصة للمعهد لإجراء تقييم دوري منهجي لخطته التشغيلية، وأنشطته السنوية، والاستفادة من ذلك في مراجعة الخطة الإستراتيجية.

وتتألف هذه الدورة من عناصر رئيسية؛ هي المتابعة، والتقييم، ومراجعة البرامج الأكاديمية، علاوة على التقييم السنوي للوحدات الإدارية.



الشكل (1): دورة التحسين المستمر في المعهد

الحوكمة والإدارة:

تُدعم حوكمة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة عبر هيكل تنظيمي يجسد ضمان الجودة، ويعززها على مستوى المعهد من خلال عدد من الوحدات الأكاديمية والإدارية، والمجالس، واللجان. وهذا من شأنه أن يوفر العناصر التشغيلية، وعناصر الإدارة والحوكمة اللازمة ليتسنى للمؤسسة تفعيل منظومة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة بكفاءة وإتقان. وتكفل الحوكمة لمعهد الدوحة للدراسات العليا تطبيق منظومة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة من جانب عدد من العناصر البنوية التي تكفل التحسين المستمر، وتمثل بنية أساسية لضمان الجودة تشتمل على العناصر المختلفة المناسبة؛ مثل

اللوائح الداخلية، وسياسات مراقبة الجودة، وتفويض الوحدات واللجان والمجالس بالمسؤوليات اللازمة لتنفيذ الأدوار المختلفة للفاعلية المؤسسية وضمان الجودة في عموم المؤسسة. ومن بين سياسات ضمان الجودة ذات الصلة، على سبيل المثال لا الحصر: سياسة اعتماد البرامج الأكاديمية الجديدة؛ والتعديلات الرئيسية على البرامج الحالية؛ واعتماد المقررات والانسحاب؛ وسياسة السلوك الأكاديمي؛ وسياسة التماس الطلاب الأكاديمي؛ وسياسة إعداد السياسات وتطويرها واعتمادها؛ وسياسة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة؛ وسياسة متابعة البرامج وتقييمها ومراجعتها. وعلاوة على ذلك، هناك عدد من اللجان التي تشارك في ضمان الجودة، وأهمها: لجنة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة؛ ولجنة التعليم والتعلم والتقييم، ولجنة السياسات الأكاديمية.

تتولى لجنة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة تحديد أنشطة التطوير المستمر، وضمان الجودة في المعهد، وتنفيذها، والإشراف عليها، بما في ذلك الاعتماد وإعادة الترخيص. أما لجنة التعليم والتعلم والتقييم فتعمل عن كثب مع مكتب الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة، وتسعى لتحسين جودة الممارسات المختلفة للتعليم والتعلم والتقييم، عبر تطوير العمليات والسياسات اللازمة. وتسهم لجنة السياسات الأكاديمية في ضمان الجودة في المعهد عبر مراجعة السياسات الأكاديمية، ووضع سياسات جديدة، وتقديم التوصيات تبعاً لذلك.

وتقع المسؤولية الكاملة عن أنشطة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة المنصوص عليها في هذه السياسة، على عاتق رئيس المعهد، الذي يفوض مسؤولياته إلى نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية، و/أو المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية، والكليات عبر عمدائها، والبرامج الأكاديمية عبر رؤسائها، ومكتب الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة، الذي يتولى مسؤولية تشغيل منظومة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة ومتابعة عملها.

نطاق التطبيق:

تدعم هذه السياسة في سياق وضعها قيد التنفيذ بالسياسات والإجراءات وصلاحيات الإدارات اللازمة مع التركيز على ضمان جودة الخدمات التي يقدمها المعهد وتحسينها في مجالات العمل التالية:

(أ) إعداد البرامج الأكاديمية الجديدة وتطويرها:

يحرص المعهد على إعداد وإطلاق برامج جديدة في ضوء السياسة المعتمدة (سياسة اعتماد البرامج الأكاديمية الجديدة) والعمليات التي تكفل الاتساق مع رسالة المعهد، وتلبية الاحتياجات الوطنية، والإقليمية والتعليمية، والوفاء بمعايير الجودة المتوقعة، والالتزام بمتطلبات الجهات التنظيمية ومؤسسات الاعتماد.

(ب) متابعة البرامج الأكاديمية، ومراجعتها، بما في ذلك أنشطة الاعتماد:

يحرص المعهد على متابعة جميع البرامج بصفة مستمرة، وإجراء مراجعات دورية لها عبر عمليات رسمية وفق سياسة معتمدة. وتكفل سياسة متابعة البرامج وتقييمها ومراجعتها تطبيق عناصر ضمان الجودة المطلوبة؛ مثل وثائق توصيف البرامج، وملفات المقررات الدراسية، والاستبيانات، وذلك بهدف التطوير المستمر لهذه البرامج عبر المتابعة المستمرة، والتقييم السنوي، لتحديد مدى تحقيقها لأهدافها والاستفادة من نتائج التقييم في عملية التخطيط للعام الموالي. كذلك تكفل هذه السياسة المراجعة الدورية للبرامج عبر عملية اعتماد خارجية مستقلة على مستوى البرامج تهدف لتقييم البرامج المطروحة في المعهد للتأكد من أن المعايير الأكاديمية للدرجات العلمية الممنوحة ذات مستوى مناسب، وترقى لمستوى مؤسسات التعليم العالي المناظرة على الصعيد الإقليمي والدولي.

(ت) إجراء تغييرات في البرامج وإغلاقها:

يحرص المعهد على أن تكون التغييرات الكبرى التي تطاول أي برامج مطروحة أو إغلاق أي منها متسقة مع السياسات ذات العلاقة، التي تكفل التقييم المناسب لها، والتطبيق الصحيح، والحد من أي تبعات تترتب على هذه الإجراءات، خصوصاً فيما يتعلق بمصلحة الطلاب. وتضم هذه السياسات: سياسة التعديلات الرئيسة على البرامج الحالية، وسياسة إغلاق البرامج.

(د) أنشطة التعليم والتعلم والتقييم:

يحرص المعهد على سير العمل في مجال التعليم والتعلم والتقييم وفق السياسات والإجراءات المعتمدة التي تراعي مصلحة الطلاب، والتزام العاملين بمسؤولياتهم. كما يحرص على تفعيل آليات ضمان الجودة، وشفافيتها، وملاءمتها للأغراض الموضوعية لها. ومن أبرز السياسات التي تدعم هذه الأنشطة: سياسة السلوك الأكاديمي، وسياسة التقييم والامتحانات، وسياسة نظام الدرجات، وسياسة التماس الطلاب الأكاديمي، وسياسة الرسالة، وسياسة الحضور والغياب. وعلاوة على ذلك، يضطلع مكتب التعليم والتعلم والتقييم بمهام المتابعة والإجراءات الخاصة بها في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على ضمان الجودة، والتطوير المستمر، ودعم أعضاء هيئة التدريس، والمساعدة في التطوير المهني لهم، كل في تخصصه.

(هـ) متابعة الأنشطة البحثية وتقييمها:

تتولى إدارة الأبحاث والمنح متابعة المخرجات البحثية في المعهد وتحليلها وتساعد في التعريف الواسع بها على المستويين المحلي والخارجي. ويقتضي هذا التحليل تطبيق عدد من المقاييس الرئيسة المرتبطة بالإنتاجية البحثية والجودة والتأثير على مستوى أعضاء هيئة التدريس، والبرامج، والكليات، وعلى مستوى المؤسسة ككل. وتشمل هذه المقاييس حجم الأعمال خلال فترة زمنية محددة، ومعامل التأثير، وتصنيفات المجالات العلمية في التخصصات ذات الصلة، ومستوى الاستشهاد بالأبحاث الصادرة، وترتيبات التعاون البحثي، وتفاعل الأطراف المعنية أو الجمهور المستهدف معها.

(و) متابعة الوحدات الإدارية وتقييمها:

تشرف إدارة التخطيط والتطوير والتوثيق على التقييم السنوي للوحدات الإدارية، وتقديم الملاحظات والدعم المطلوب. وتخضع إدارات المعهد لتقييم سنوي للخطة التشغيلية من خلال تحديد أهداف الإدارات وغاياتها، ومؤشرات الأداء الرئيسية، وطرق التقييم المناسبة لقياس مدى تحقق هذه الأهداف. ثم تتولى كل إدارة تقييم مستوى الإنجاز الذي حققته في كل هدف، وذلك بتقديم نتائج التقييم، والتوصيات، والتحسينات المطلوبة للعام الموالي لمكتب الرئيس والمدير التنفيذي للقطاع الإداري والمالي في المعهد. ويتم الاستفادة من هذه التقارير في التخطيط والتنفيذ على مستوى المؤسسة ككل، وفي وضع الخطة الإستراتيجية للمعهد.

(ز) بناء القدرات والتدريب لأغراض ضمان الجودة:

تعد إدارة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة ورش عمل، ودورات تدريبية، لضمان الجودة عند الحاجة، وذلك على مدار العام. ويشمل هذا ندوة تعريفية للطلاب الجدد، وأعضاء هيئة التدريس، علاوة على ورش عمل للعاملين وأعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن برامج تدريبية خاصة للاعتماد.

(ح) التفاعل مع الأطراف ذات المصلحة:

يجتهد المعهد في إشراك مختلف الأطراف ذات المصلحة بصورة فاعلة على الصعيد الداخلي والخارجي، كما يحرص على استيضاح آراء ومشاكل الطلاب من خلال التفاعل مع المجلس الطلابي، وعبر المنتديات المختلفة وقنوات استطلاع الرأي، وكذلك من خلال مشاركة الطلاب في اللجان، وغير ذلك. ويرحب المعهد بملاحظات الأطراف المعنية الخارجية بما في ذلك المراجعين الخارجيين بشأن تطوير برامج جديدة، علاوة على مشاركة هذه الأطراف في لجان المعهد والمجالس الاستشارية الخارجية للكليات والبرامج.

(ط) التعاطي مع السياسات الأخرى فيما يخص الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة:

علاوة على ما سبق، تتداخل منظومة الفاعلية المؤسسية وضمان الجودة في المعهد مع السياسات الأخرى التي تسهم في ضمان جودة الخدمات المقدمة. ويشمل هذا على سبيل المثال لا الحصر السياسات التالية:

- سياسة إعداد السياسات وتطويرها واعتمادها..
- سياسة التنوع.
- سياسة الإرشاد الأكاديمي.
- سياسة المستوى الأكاديمي.
- سياسة شكاوى الطلاب والطالبات وتظلماتهم.
- سياسة منح الشهادات والتخرج.

تاريخ المراجعة والتعديل:

الإصدار	العنوان	تاريخ الإعداد	جهة الإعداد
01	سياسة الفاعلية المؤسسية و ضمان الجودة	2022/01/19	إدارة الفاعلية المؤسسية و ضمان الجودة
تاريخ المراجعة	جهة المراجعة	تاريخ الاعتماد	جهة الاعتماد
		2022/03/09	مجلس معهد الدوحة للدراسات العليا
		2022/07/24	مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا

- أعدت إدارة الفاعلية المؤسسية و ضمان الجودة المسودة الأولى من هذه السياسة بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2022، بناء على إطار العمل الأصلي الذي أقره مجلس الأمناء في 2015.
- نوقشت السياسة وأدخلت عليها بعض التعديلات في اجتماع مجلس معهد الدوحة للدراسات العليا بتاريخ 2022/1/27 وتم اعتمادها في نفس التاريخ.
- رفعت السياسة إلى مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا بتاريخ 2022/07/06 واعتمدت بتاريخ 2022/07/24.

المراجع المستخدمة:

Ministry of Education and Higher Education. (2018). *Licensing and Accreditation Standards for Higher Education Institutions*. Edu.gov.qa. Accessed 16 January 2022.

<https://www.edu.gov.qa/Documents/HigherEducationLicensing/Standards%20for%20licensing.pdf?csf=1&e=PzR5wh>

Quality Assurance Agency. (2014). *Framework for Higher Education Qualifications in England, Wales and Northern Ireland*. Qaa.ac.uk. Accessed 16 January 2022. <https://www.qaa.ac.uk/docs/qaa/quality-code/qualifications-frameworks.pdf>

Quality Assurance Agency. *UK Quality Code for Higher Education*. Qaa.ac.uk. Accessed 16 January 2022. <https://www.qaa.ac.uk/quality-code#>

Standards and Guidelines for Quality Assurance in the European Higher Education Area (ESG). (2015).

Enqa.eu. Accessed 16 January 2022. https://www.enqa.eu/wp-content/uploads/2015/11/ESG_2015.pdf

Foundation for International Business Administration Accreditation (FIBAA). Fibaa.org. Accessed 16 January

2022. <https://www.fibaa.org/>

Network of Schools of Public Policy, Affairs, and Administration (NASPAA). Naspaa.org. Accessed 16 January

2022. <https://www.naspaa.org/>